

وثيقة معلومات البرنامج

مرحلة تحديد المفاهيم

27 ماي 2016

تقرير عدد : AB7851

اسم العملية	مناخ الأعمال وروح المبادرة والاستدامة المالية والاشتغال المالي من أجل تحقيق النمو الاحتوائي والاستقرار الاجتماعي
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال افريقيا
البلد	الجمهورية التونسية
القطاع	قطاع الادارة العمومية (20٪)، ادارة الحكومة المركزية (10 ٪)، المبادلات التجارية والتنافسية (30 ٪)، القطاع البنكي والمالي (30 ٪)، قطاعات أخرى (10 ٪)
الرقم التعريفي للعملية	P158111
آلية الإقراض	تمويل السياسات التنموية
الطرف المستعير	الجمهورية التونسية
الوكالة المكلفة بالتنفيذ	وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
تاريخ إعداد وثيقة معلومات البرنامج	27 ماي 2016
التاريخ التقديري لإتمام التقييم	1 أوت 2016
التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين	15 سبتمبر 2016
قرار هيئة المراجعة المؤسسية	بعد الاطلاع على قرار هيئة المراجعة المؤسسية، تقرر المضي قدما في الاعداد لهذه العملية

1. أهم القضايا التنموية المطروحة ودواعي مشاركة البنك الدولي

في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة الفقر للنصف بين سنة 2000 وسنة 2010 (من 32.5٪ الى 15.5٪)، بقيت الفوارق بين الجهات والفئات العمرية متفاوتة ولا تزال العديد من الأسر عرضة لمخاطر السقوط في الفقر. وتشير آخر التقديرات المتعلقة بالفقر والمعتمدة على مراجعة خطوط الفقر لملاءمتها مع

المعايير الدولية، أن نسب الفقر تجاوزت 30% في أغلب الجهات المهمشة للبلاد (خاصة منها المناطق الريفية في غرب البلاد)، وفق التقييم الكمي الذي قام به المعهد الوطني للإحصاء سنة 2012، بالتعاون مع البنك الدولي. وفي السياق نفسه، تشير المعطيات أن الانجازات التي حققتها البلاد خلال العشرية الماضية لا تزال هشة، إذ أن العديد من الأسر مازالت تعيش فوق خط الفقر بقليل، مما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية، على غرار فقدان موطن شغل أو ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية.

على مدى السنوات الخمس المقبلة ومقارنة بالفترة المنقضية، ستحتاج تونس الى دفع وتعزيز النمو الاقتصادي والاحتوائي، كعامل حاسم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي. لم يمكن النمو من خلق ما يكفي من مواطن الشغل واستيعاب الوافدين الجدد. ونتيجة لذلك، ظلت نسبة البطالة جد مرتفعة (15.4% سنة 2015)، خاصة لدى النساء (22.6%) والشباب حاملي الشهادات الجامعية (31%) ومتساكني المناطق الداخلية (26.6% في الجنوب الشرقي و22.3% في الجنوب الغربي، مقارنة ب 7% في تونس الكبرى). وتشير الاتجاهات الديموغرافية أنه ما لم يقع التسريع في نسق النمو بشكل ملحوظ، فستزداد نسب البطالة في التدهور خلال العشرية المقبلة. وقد جاءت الاحتجاجات التي عرفتها البلاد في أوائل 2016 لتذكر بضرورة معالجة معضلة البطالة، خاصة لدى الشباب وفي المناطق الداخلية وأهمية ذلك في تحقيق الاستقرار الاجتماعي. وللتذكير، فإن إشكالية البطالة كانت من أهم الدوافع التي أوجبت ثورة 2011.

سعت الحكومة، منذ سنة 2011، لمعالجة هذه المسألة بالرفع في عدد الانتدابات في صلب القطاع العام والزيادة في الأجور. غير أنه، وبدلاً من حل هذه المعضلة، فإن مثل هذه التدابير قد ساهمت في تضعيف ميزانية الدولة، في بيئة هشة للاقتصاد الكلي. ارتفعت كتلة الأجور من 10.7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2010 الى 13.5% من نفس الناتج سنة 2015، أي ما يزيد عن 60% من العائدات الضريبية. كما قامت الحكومة بين سنتي 2010 و2013 بانتداب ما يقارب عن 37.950 موظف جديد. وقد ارتفع عدد الموظفين العاملين صلب الإدارة المركزية الى 616.000 موظف (2015)، زيادة على 180.000 آخرين يعملون صلب المنشآت العمومية. في 2015 وجراء ذلك، ارتفع العجز المالي المزدوج ليقارب 4.7% من الناتج الداخلي الخام بالنسبة للحساب المالي و8.9% من الناتج الداخلي الخام بالنسبة للحساب الجاري. كما ارتفع الدين العام بصفة ملحوظة بعد الثورة (من 40% من الناتج الداخلي الخام سنة 2010 الى 53.9% من نفس الناتج سنة 2015)، حتى وان بقيت مستوياته معقولة على ضوء المعايير الدولية.

للمضي قدماً، يستوجب على القطاع الخاص خلق مواطن الشغل اللازمة، وهو ما يتطلب خلق ديناميكية جديدة صلب هذا القطاع، إضافة الى ارساء مناخ ملائم للأعمال. تتمثل أهم الرهانات المطروحة على تونس في تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالمنافسة وفتح المزيد من الفضاءات أمام القطاع الخاص. وتعتبر هذه الرهانات ضرورية لإطلاق عنان النمو وخلق مواطن الشغل المتأتبة من القطاع الخاص، بصفة سريعة واحتوائية. وقد جددت الحكومة الائتلافية التي تولت السلطة في أوائل سنة 2015 التزامها بالمضي قدماً في

الإصلاحات، خاصة منها الإصلاحات القانونية التي تعتبر بالغة الأهمية في علاقتها بالاستثمار الخاص (مثل قانون المنافسة وقانون الإفلاس وقانون ضبط النظام الأساسي للبنك المركزي وقانون الشراكة بين القطاع العلم والقطاع الخاص). الا أنه وفي الوقت نفسه، تتعرض بعض الإصلاحات طويلة المدى والرامية لفتح الاقتصاد والقضاء على منظومة البحث عن الربح والاقتناص الى نوع من التمويه والبطء. وبالإضافة إلى ذلك، مازالت هناك حاجة ملحة لبذل المزيد من الجهد للتنفيذ والتفعيل الفعال للإصلاحات وترجمة الإصلاحات التشريعية إلى وقائع ملموسة في علاقتها بالمناخ الاستثماري، على الصعيد الاقتصاد وداخل القطاعات الرئيسية، على حد سواء (وخاصة منها قطاع البنية التحتية الرقمية).

غداة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لسنة 2014، قام رئيس حكومة المعين من طرف الرئيس الباجي قائد السبسي بالعمل على اعداد المذكرة المفاهيمية للمخطط التنموي 2016-2020 (مذكرة التوجه الاستراتيجي). تحدّد هذه المذكرة الرؤية التتموية والتوجه الاستراتيجي للبلاد على امتداد السنوات الخمس المقبلة. وتتمثل الفرضية الرئيسية التي تعتمد عليها هذه الوثيقة في محافظة تونس على الشراكة القوية التي تجمعها مع المجموعة الدولية، الى جانب (أ) الاعتماد على القطاع الخاص لقيادة النمو الاقتصادي وخلق مواطن الشغل و(ب) اقامة مجتمع مدني نشط. اعتمادا على هذه الرؤية، تعمل الوزارات التقنية على اعداد مخطط مفصل للخمس سنوات المقبلة. ومن جهتها، وعدت وزارة التتمية والاستثمار والتعاون الدولي بنشر مسودة المخطط الخماسي للتتمية، حالما يكون جاهزا (من المنتظر أن يجهز في ظرف أسبوع أو أسبوعين بعد اجتماع هيئة مراجعة المذكرة المفاهيمية للمشروع). يقوم المخطط الخماسي المشاريع بتحديد جملة من المشاريع المعينة والتي ستطرح ملفات تمويلها أمام المستثمرين خلال مؤتمر المستثمرين لسنة 2016.

تقترح مذكرة التوجه الاستراتيجي نموذجا تنمويا جديدا يهدف الى تحقيق "الفعالية الاقتصادية المبنية على التجديد والشراكة والإدماج الاجتماعي والتتمية المستدامة". يحتاج تحقيق مثل هذه الأهداف الى تحسين مناخ الأعمال والمضي قدما في ارساء وتنفيذ أهم الإصلاحات، بما في ذلك تعصير الادارة ومراجعة منظومة الاقتناءات وإصدار مجلة جديدة للاستثمار وتحسين العدالة الجبائية وإرساء سياسات استباقية لدفع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. وتعتمد هذه المذكرة على خمس محاور :

المحور 1 - الحوكمة الرشيدة : تقرّ المذكرة بأن البلاد تمرّ بنقطة تحول فيما يتعلق بتغيير نمطها التنموي وبلورة عقد اجتماعي جديد يؤسس لنمو عادل ومنصف يقوم على الادماج والرخاء المشترك وإعلاء الأصوات. وبغاية الرفع في احتمالية نجاح هذا التحول والتسريع فيه، يركز هذا المحور الأول على المسائل ذات الصلة بالحوكمة، مثل مكافحة الفساد والتقليص من العوائق الادارية التي تعوق المساهمة الاقتصادية وتوفير امكانيات النجاح أمام جميع المواطنين.

المحور 2 - المرور من اقتصاد ذو إنتاجية محدودة وقيمة مضافة ضئيلة ومواطن شغل محدودة الأجر نحو "اقتصاد منفتح" : ويستوجب ذلك ربط الاقتصاد مع سلاسل القيمة على الصعيد العالمي وإرساء بنية تحتية واسعة النطاق وإيجاد الامكانيات اللوجستية اللازمة ودفع التجديد والنهوض بالاستثمار والرفع من الانتاجية والتنافسية وخلق المزيد من مواطن الشغل. ويحرص هذا المحور على وضع الاستثمار في القطاع الخاص في صلب حركية النمو وخلق مواطن الشغل، الى جانب تعزيز فعالية المرفق العمومي.

المحور 3 - النهوض بالتنمية البشرية والإدماج الاجتماعي : تعتبر جودة التعليم من أهم الأولويات التي يستوجب معالجتها بهدف تحسين التشغيلية ودعم مطابقة المهارات مع متطلبات سوق الشغل، الى جانب تعزيز حقوق المرأة، خاصة فيما يتعلق بمساهماتها في الحياة الاقتصادية والسياسية. ومن منظور الإدماج الاجتماعي، سيقع اتخاذ جملة من التدابير لتحسين نتائج قطاع الصحة (خاصة في المناطق النائية) والنهوض بالظروف المعيشية بفضل آلية السكن الاجتماعي وتحسين منظومة التغطية الاجتماعية وضمان استدامة منظومة التقاعد والتغطية الصحية.

المحور 4 - معالجة الفوارق الجهوية بين المناطق الداخلية والمناطق الساحلية والعمل على تحقيق الطموحات التنموية للمناطق الداخلية : التزمت الحكومة بالحرص على جلب الاستثمار نحو المناطق الداخلية وذلك بتعزيز البنية التحتية، على غرار الطرقات والموانئ والسكك الحديدية. وتوازيا مع ذلك، تبذل السلطات جهودا جبارة لدعم مؤسسات القروض الصغرى وتشجيع روح المبادرة في المناطق النائية، الى جانب الرفع من مستوى برامج تعزيز قدرات الشباب على بعث المشاريع. كما تعمل الحكومة على تطوير آليات لتمويل التنمية الجهوية. وتبقى الجهود متواصلة للإعداد للانتخابات المحلية كوسيلة للتحسين من ظروف العيش على المستويين الجهوي والمحلي، مع تدقيق الحدود الجهوية والبلدية.

المحور 5 - النهوض بالنمو الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة : تحرص الحكومة على أن لا تقتصر التنمية على التوازن الجهوي فحسب وأن تشمل كذلك الاستدامة البيئية. ويحتل الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية مكانة بالغة الأهمية، مع التركيز على ترشيد استهلاك الماء والطاقة وتعصير الأنظمة الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي.

عموما، يمكن القول بأن نسق الإصلاحات قد تسارع نوعا ما وأنه قد حان الوقت ليتحول محط الاهتمام نحو التنفيذ والتفعيل. في خريف 2015، صادق مجلس نواب الشعب على مجموعة من القوانين من بينها قانون النفاذ الى المعلومة وقانون المنافسة وقانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وقانون ضبط النظام الأساسي للبنك المركزي وقانون الاجراءات الجماعية. ولا تزال مجموعة أخرى من القوانين بصدد انتظار المصادقة عليها، قبل العطلة الصيفية للمجلس، بما في ذلك القانون البنكي ومجلة الاستثمار وقانون المالية،

وبصفة أشمل المخطط الخماسي للتنمية. ويتمثل التحدي الحالي في تنفيذ وبلورة هذه الإصلاحات على أرض الواقع، بطريقة ملموسة للعموم.

بناء على الدور الفعال الذي لعبه المجتمع المدني طوال الفترة الانتقالية، تواصل الحكومة الحوار مع مكونات هذا المجتمع سعياً منها لإرساء التوافق حول أهم الإصلاحات المزعم تنفيذها. وعلى سبيل المثال، فقد انخرطت الحكومة في حوار اجتماعي جمعها بأكبر النقابات (الاتحاد العام التونسي للشغل) وأهم منظمة للأعراف (الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية)، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. وتم الامضاء على العقد الاجتماعي الجديد في جانفي 2013، كجزء من المخطط التوافقي الرامي لتمهيد الطريق أمام أهم الإصلاحات المزعم تنفيذها على المستوى الاجتماعي (اصلاح منظومة الضمان الاجتماعي، اصلاح منظومة الدعم، اصلاح منظومة التكوين المهني، الخ). وغداة احتجاجات جانفي 2016، تقدمت اللجنة التسييرية للحوار الوطني المكلفة بملف التشغيل بقائمة من الاجراءات العاجلة التي قد تساعد على حل معضلة البطالة. وسيكون من المهم جداً، مستقبلاً، مؤسسة مثل هذه المنابر والحث على الحوار لايجاد حلول متوسطة/طويلة المدى، عوضاً من التفاعل الآني مع الحالات المستعجلة، كما كان الأمر في جانفي 2016.

2. الأهداف المقترحة

يهدف تمويل السياسات التنموية المقترح الى دعم جهود الحكومة التونسية للنهوض بروح المبادرة والاستدامة المالية ومناخ الأعمال والاشتغال المالي من أجل تحقيق النمو الاحتوائي والاستقرار الاجتماعي. وتقدّر قيمة التمويل المقترح ما يقارب 500 مليون دولار. ويعتبر هذا التمويل الأول ضمن سلسلة برمجية من العمليات المتعددة القطاعات وذات القسط الواحد الرامية لدعم جهود الحكومة التونسية لدفع أهم الإصلاحات التي تزعم الشروع فيها في اطار المخطط الخماسي للتنمية 2016-2020 وإتمام الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها أثناء الانتقال السياسي والتي يعتبر تنفيذها ضروريا لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي رسمتها الحكومة الجديدة لنفسها. يزعم قرص تمويل السياسات التنموية مساعدة تونس على تحقيق نمو قوي واحتوائي وخلق مواطن الشغل اعتمادا على القطاع الخاص، وذلك بدعم روح المبادرة وبعث المشاريع. وترتبط العملية ارتباطا وثيقا بالمحورين 1 و 2 للمذكرة التوجيهية، اذ تضع القطاع الخاص في صلب عملية النمو وخلق مواطن الشغل وتحرص على تحسين الحوكمة والتكافؤ بين المتنافسين. كما تسعى العملية لتحقيق أهداف المحور 3 والمتعلقة بالنهوض بالمبادرة الخاصة والاشتغال المالي.

3. الوصف الأولي

في السياق الحالي الذي تمر به البلاد، يعتبر تحسين الاستدامة المالية (المحور 1 لتمويل السياسات التنموية المقترح) من الشروط الأساسية لدفع عجلة الاستثمار والنمو. يعتبر العجز المالي المزدوج مرتفعا للغاية

(4.7% من الناتج الداخلي الخام بالنسبة للحساب المالي و8.9% من الناتج الداخلي الخام بالنسبة للحساب الجاري، سنة 2015)، إذ أن النمو قد عرف شيئا من التراجع، في حين تواصلت النفقات في الارتفاع، بما في ذلك كتلة الأجور التي فاقت 60% من العائدات. كما شهدت فترة ما بعد الثورة ارتفاعا للدين العام (من 40% من الناتج الداخلي الخام سنة 2010 إلى 53.9% من نفس الناتج، سنة 2015)، حتى وان بقيت مستوياته معقولة وفق المعايير الدولية. ويهدف المحور 1 لتمويل السياسات التنموية المقترحة الى تعزيز الاستدامة المالية، متكاملًا بذلك مع مرفق صندوق النقد الدولي الساعي لتعزيز الاقتصاد الكلي، باحتواء كتلة الأجور وتمهيد الطريق أمام اصلاحات الوظيفة العمومية والمضي قدما في الاصلاحات الضريبية وإصلاح منظومة دعم الطاقة وتبسيط القوانين المنظمة لرأس المال وإضفاء المزيد من المرونة على سعر الصرف والحد من مغالاته. ولتعزيز الاستدامة المالية، يحرص المحور 1 على دعم : (1) اصلاح اطار الميزانية وجعله يعتمد أكثر فأكثر على النتائج وإضفاء المزيد من الشفافية والمصداقية عليه، (2) التقليل من النفقات الضريبية ومن الوقع التحريفي للامتيازات الضريبية، (3) تعزيز إطار الاستثمار العمومي، قصد التحسين في أنشطة التوقعات والإعداد والاختيار والتنفيذ والمتابعة (4) التحسين من استراتيجية إدارة الدين العام ومن القدرة التنفيذية.

تتمثل أهم الرهانات المطروحة على تونس في تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالمنافسة وفتح المزيد من الفضاءات أمام القطاع الخاص. ويعتبر ذلك ضروريا لإطلاق عنان النمو وخلق مواطن الشغل المتأتمية من القطاع الخاص، بصفة سريعة واحتوائية (المحور 2 لتمويل السياسات التنموية المقترح). وقد جددت الحكومة الائتلافية التي تولت السلطة في أوائل سنة 2015 التزامها بالمضي قدما في الإصلاحات، خاصة منها الإصلاحات القانونية التي تعتبر بالغة الأهمية في علاقتها بالاستثمار الخاص (مثل قانون المنافسة وقانون الإفلاس وقانون ضبط النظام الأساسي للبنك المركزي وقانون الشراكة بين القطاع العلم والقطاع الخاص). إلا أنه وفي الوقت نفسه، تتعرض بعض الإصلاحات طويلة المدى والرامية لفتح الاقتصاد والقضاء على منظومة البحث عن الربح والاقتناص الى نوع من التمويه والبطء. وبالإضافة إلى ذلك، مازالت هناك حاجة ملحة لبذل المزيد من الجهد للتنفيذ والتفعيل الفعال للإصلاحات وترجمة الإصلاحات التشريعية إلى وقائع ملموسة في علاقتها بالمناخ الاستثماري، على الصعيد الاقتصاد وداخل القطاعات الرئيسية، على حد سواء (وخاصة منها قطاع البنية التحتية الرقمية). ويعتزم المحور 3 لتمويل السياسات التنموية المقترح دعم : (أ) تعزيز إطار المنافسة وتحسين النفاذ إلى الأسواق وذلك بإقرار مجلة الاستثمار والنصوص التطبيقية التابعة لها وتنفيذ قانون المنافسة وتصميم وتفعيل المعرف الوحيد للمؤسسات (ب) تحسين مناخ أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز وتطوير الخدمات الأساسية في مجال البنية التحتية الرقمية وذلك بمعالجة حالات التأخير في سداد الضريبة على القيمة المضافة وخلص عقود العمل المبرمة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة واعتماد وتنفيذ القانون الجديد المنظم للاقتصاد الرقمي (ج) وتحسين خدمات التجارة والنقل بفضل رقمنة إجراءات الموانئ وتبسيط إجراءات الحصول على تراخيص النقل البري والتوقيع على اتفاقيات الأجواء المفتوحة.

يعتمد تسريع خلق مواطن الشغل وتعزيز الاشتغال والرخاء المشترك في تونس على دعم روح المبادرة وتعميق الاشتغال المالي (المحور 3 لتمويل السياسات التنموية المقترح). لم يتمكن القطاع الخاص، في الحال التي هو عليها الآن، من توفير ما يكفي من فرص العمل، في الوقت الذي ازدادت فيه حدة الوضع في فترة ما بعد الثورة من جراء تدهور الوضعية الاقتصادية. وقد عارض عاملي القطاع الخاص من أولئك المتمتعين بجملة من الامتيازات، الى جانب نقابات العمال، جملة الاصلاحات المزمع تنفيذها لتحسين المنافسة وفتح الاقتصاد والقضاء على منظومة البحث عن الربح والاقتناص. نتيجة لذلك وإضافة الى معضلة البطالة، لا يتمكن إلا عدد ضئيل جدا من المؤسسات الجديدة من النفاذ للسوق في كل عام : تدخل أغليبيتها بحجم صغير وتبقى على تلك الحال أو تتسحب في غضون ثلاث إلى خمس سنوات (التقرير الجهوي "العمل أو الامتيازات 2015"، مراجعة سياسة التنمية، تونس 2014). ويمكن حل هذه المعضلات من خلال الدعم المناسب، ماليا كان أو غير مالي، لتعزيز روح المبادرة، مما من شأنه أن يساهم في تحسين نمو القطاع الخاص وخلق مواطن الشغل. وسيمكّن تعزيز الاشتغال المالي لا فقط من فك القيود التي تعرقل على النفاذ الى التمويل والتخفيض من كلفة المعاملات المالية (بفضل أنظمة دفع أكثر شمولية)، بل وكذلك من تعزيز الاشتغال الاقتصادي والرخاء المشترك من خلال تجديد العقد الاجتماعي. ويعتزم المحور 3 لتمويل السياسات التنموية المقترح دعم هذه الإصلاحات بواسطة : (1) إصلاح دعم الخدمات المالية والتجارية المقترحة على رجال الأعمال (2) اعتماد وتنفيذ قانون إنشاء مكتب ائتمان يرخّص بإرساء مكتب ائتمان خاص يسهر على تقييم الجدارة الائتمانية، خاصة بالنسبة للمؤسسات الناشئة (3) تعزيز تنمية الخدمات المصرفية والغير مصرفية النقالة لفائدة الأفراد والمؤسسات (4) تعزيز قطاع اسداء القروض الصغرى (5) تحسين النفاذ الى التمويل السكني لفائدة الأفراد المحدودي الدخل (6) إصلاح قطاع التأمين حتى يتمكن من اقتراح عدد أكبر من المنتجات وتقوية قدرته على الصمود وتأمين دخل الأسر التونسية والمساهمة في تطوير سوق رأس المال.

4. الفقر والآثار الاجتماعية والجوانب البيئية

الفقر والآثار الاجتماعية

من المتوقع أن يكون وقع السياسات التي تدعمها العملية المقترحة إيجابيا في علاقته بالفقر والآثار الاجتماعية، بالنظر لما تدعو اليه العملية من أجل دعم النمو والاستثمار وخلق مواطن الشغل. لا يزال التقييم الكامل لوقع هذه السياسات على الفقر وآثارها الاجتماعية حيز الاعداد. وقد أكدت الدراسة التشخيصية المنهجية الخاصة بتونس على أن استقرار الاقتصاد الكلي يعتبر شرطا مسبقا لتحقيق النمو وخلق مواطن الشغل والنهوض بهاذين الهدفين. كما يتوقع أن يولد مناخ الاستثمار والتدابير المتعلقة بالمنافسة منافع مباشرة ذات الصلة برفاه المستهلك والتحسين من القدرة التنافسية للمؤسسات التونسية وجلب عدد أكبر من المستثمرين. وستمكن اعادة هيكلة الخدمات المالية والتجارية المقترحة على رجال الأعمال من خلق المزيد من مواطن الشغل المتأتية من بعث المؤسسات الجديدة ومن قدرة المؤسسات القديمة على المزيد من الصمود. من ناحية

أخرى، سيتمكن تحسين الاشتغال المالي من خلال تطوير الخدمات البنكية النقالة من التقليل من كلفة المعاملات. وسيحسن انشاء مكاتب الائتمان من النفاذ للتمويل، خاصة لفائدة المؤسسات الصغيرة والجديدة. في السياق نفسه، سيتمكن تحرير سعر الفائدة وإعادة هيكلة منظمات القروض الصغرى من الرفع من مستوى الوساطة والنفاذ الى التمويل، خاصة لفائدة النساء والباعثين الشبان في الجهات النائية، اضافة الى التحسين من مديونية الأفراد والمؤسسات، على المدى القصير والمتوسط. لا يزال التقييم الكامل لوقع هذه السياسات على الفقر وأثارها الاجتماعية حيز الاعداد، قصد توثيق الآثار ذات الصلة بالسياسات المزمع دعمها، خاصة على الفئات الفقيرة والهشة. كما يهتم التقييم بمراجعة المنظومة التي يعتمد عليها المقترض للتخفيف من وقع الآثار السلبية وتثمين الآثار الايجابية.

الجوانب البيئية

جددت تونس، خلال السنوات الماضية، التزامها الرفيع المستوى بمزيد المحافظة على المحيط وحمايته، على المدى الطويل. ينصّ الدستور التونسي صراحة على ضرورة الحفاظ على بيئة سليمة ومعالجة التغيرات المناخية. تحتوي مذكرة التوجه الاستراتيجي للحكومة التي تحدد الرؤية التنموية للبلاد التونسية طوال السنوات الخمس المقبلة على خمس محاور، يحثّ آخرهم على النمو الأخضر لتنمية مستدامة. وينصّ المخطط الخماسي للتنمية 2016-2020 على عدد من الرهانات المهمة، من بينها جملة من القضايا البيئية وتلك المتعلقة بالتنمية المستدامة لتحقيق تنمية متوازية بين الأقاليم تشمل كل الجهات، مع المحافظة على البيئة. ويعتمد تنفيذ مخطط العمل على الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية وحماية أشمل للمحيط وإضفاء المزيد من الرقابة على استهلاك الطاقة.

من المُستبعد أن يكون لتنفيذ مخطط العمل التابع لتمويل السياسات التنموية المقترح أثرا ملحوظا على البيئة والغابات والموارد الطبيعية. إلا أنه، وفي حال حدوث آثار سلبية على البيئة من جراء الاصلاحات المدعمة من طرف مشروع تمويل السياسات التنموية في علاقة بالأولويات التي حددها لنفسه، فان تونس تتمتع بأطر مؤسسية وقانونية وتنظيمية محكمة ومحددة تعنى بإدارة الآثار الاجتماعية والبيئية الناتجة عن الاستثمارات. كما يجب العمل على التقليل من الآثار السلبية وتثمين الآثار الإيجابية. بالرجوع للمنظومة الوطنية لتقييم الآثار البيئية، يجب أن تخضع جميع الأنشطة التي يحتمل أن يكون لها أثرا ملحوظا على البيئة لعملية تقييم أثارها على البيئة، على أن ينجز هذا التقييم قبل اعطاء التراخيص والشروع في الاستثمار. وللتذكير، فان المنظومة الوطنية لتقييم الآثار البيئية إلزامية لكل مشروع صناعي أو تجاري أو زراعي قد يولد تأثيرات ملحوظة على البيئة.

وزارة البيئة والتنمية المستدامة هي الفاعل الرئيسي في تحديد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات البيئية. تعمل هذه الوزارة على اقتراح السياسة البيئية وتعمل على تنسيق ومتابعة الإجراءات التي تتخذها السلطات

المركزية والمحلية لحماية الطبيعة والبيئة ومكافحة التلوث ومصادر الازعاج وتحسين جودة الحياة. و تنشر الوزارة تقريرا سنويا عن وضعية البيئة وخطط العمل المتبعة لمعالجة مختلف الاشكاليات البيئية (الماء والنفايات الصلبة والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والتخطيط العمراني، الخ).

تتمحور أهم التوصيات ذات الصلة بتمويل السياسات التنموية المقترح بتحسين أشكال الشراكة والتعاون بين وزارة البيئة والتنمية المستدامة ومختلف المؤسسات الوطنية المعنية بالقضايا البيئية، على غرار : الوكالة الوطنية لحماية البيئة (ANPE) والديوان الوطني للتطهير (ONAS) ومركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة (CITET) والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات (ANGED). وتتعلق التوصيات الأخرى بمراجعة أساليب اختيار المشاريع (على ضوء القائمة الجديدة لمشاريع الاستثمارات التي وضعتها الادارة، سنة 2005)، فضلا على تحسين إجراءات التشاور مع مختلف أصحاب المصالح. ومن جهته، يعمل البرنامج المعتمد على النتائج والمتعلق بالتنمية العمرانية والحوكمة المحلية على مساعدة الحكومة على المضي قدما في هذه التحسينات.

5. التمويل المقترح

المصدر	500 مليون دولار
المقترض/المنتفع :	
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	
آخر (الرجاء التحديد)	
المجموع	500 مليون دولار

6. نقاط الاتصال

البنك الدولي
الاتصال : السيد عبدولاي سي
الوظيفة : كبير الخبراء الاقتصاديين
الهاتف : +216 31 37 30 10
البريد الإلكتروني : asy2@worldbank.org

المقترض

الاتصال : السيدة كلثوم الحمزاوي
الوظيفة : مديرة التعاون الدولي بوزارة التنمية
الهاتف : +216 71 798 522
البريد الإلكتروني : k.hamzaoui@mdci.gov.tn

1. للمزيد من الإرشادات، الرجاء الاتصال :

أنفو شوب

البنك الدولي

شارع 1818 H، NW

واشنطن، دي سي 20433

الهاتف : 458-4500 (202)

الفاكس : 522-1500 (202)

موقع الويب : <http://www.worldbank.org/infoshop>